

الكويت

ملخص تنفيذي

الكويت إمارة دستورية وراثية تحكمها أسرة الصباح. ويبلغ عدد سكان الكويت 3,44 مليون نسمة، بينهم 1,1 مليون نسمة من المواطنين. في أيار/مايو 2009 اتسمت الانتخابات البرلمانية بالحرية والنزاهة بوجه عام. وحافظت السلطات المدنية عموماً على السيطرة الفعالة على قوات الأمن.

وشملت المشاكل الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان تقييد حق المواطنين في تغيير حكومتهم، والإتجار بالأشخاص ضمن السكان العاملين المغتربين، وخاصة في قطاعات الخدمات المحلية التي لا تتطلب مهارة، وتقييد على حقوق العمال. كما قامت السلطات بالحد من حرية التعبير والتجمع، لا سيما بين العمال الأجانب والمقيمين العرب من عديمي الجنسية (المسمون بـ"البدون"). وقد كانت هناك قيود مفروضة على حق المواطنين في تغيير حكومتهم،

وشملت المشاكل الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان تقارير عن إساءة معاملة قوات الأمن للسجناء، وتقييد حركة التنقل بالنسبة لبعض المجموعات، بمن فيهم العمال الأجانب والبدون، والقيود على حرية الصحافة وحرية تكوين الجمعيات وفي بعض الأحيان على الدين خلال العام. وقد واجه البدون تمييزاً اجتماعياً وقانونياً، ولم تتمتع النساء بحقوق متساوية.

اتخذت الحكومة خطوات لمقاضاة ومعاقبة المسؤولين الذين ارتكبوا تجاوزات، سواء داخل الأجهزة الأمنية أو في أماكن أخرى في الحكومة. و كان الإفلات من العقاب في بعض الأحيان مشكلة فيما يتعلق بقضايا الفساد.

القسم 1: احترام سلامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ- الحرمان من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع

لم ترد أي تقارير عن ارتكاب الحكومة أو عملائها أي أعمال قتل على نحو تعسفي أو غير مشروع.

ب- الاختفاء

لم ترد أي تقارير عن حالات اختفاء أشخاص بدوافع سياسية.

ج- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

يحظر القانون التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة؛ ومع ذلك دُكر أن بعض عناصر الشرطة ورجال الأمن أساءوا أثناء العام معاملة المحتجزين. وكان احتمال إساءة الشرطة ورجال الأمن معاملة غير المواطنين، وخاصة العرب غير الخليجيين والآسيويين. و أفادت تقارير أن قوات الأمن قامت باحتجاز ومضايقة واعتدت جنسياً على الأشخاص المتحولين جنسياً.

في 11 كانون الثاني/يناير، توفي محمد الميموني المطيري، وهو مواطن اعتقل بتهمة حيازة الكحول، وهو في عهدة الشرطة بعد ما زُعم أن مسؤولين أمنيين عذبوه وانهالوا عليه بالضرب. أجرت الحكومة تحقيقات عديدة، ووجهت تهم جنائية بخصوص وفاته ضد 20 مسؤولاً. وساهمت هذه الحادثة في اتخاذ وزير الداخلية الشيخ جابر خالد الجابر الصباح قرار بتقديم استقالته في وقت لاحق من شهر يناير/كانون الثاني، وفقاً لتقارير صحفية. وكانت المحاكمة لا تزال مستمرة بحلول نهاية العام.

في آذار/مارس توفي عامل بنغلاديشي مغترب في مخفر شرطة كبد ما يُزعم تعرضه للتعذيب على يد ثلاثة مواطنين ورجال أمن. وكان المغترب محتجزاً للاشتباه في السرقة وإشعال حريق متعمد. وقد أُحيلت القضية إلى النيابة العامة. ولم تتوفر أي معلومات إضافية حول الموضوع عند انتهاء العام.

وصرحت الحكومة بأنها قامت بالتحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بإساءة المعاملة وعاقبت بعضاً من مرتكبي هذه الأعمال؛ إلا أن الحكومة لم تقم في معظم الحالات بالكشف عن النتائج التي توصلت إليها تحقيقاتها أو عن العقوبات التي فرضتها.

أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز

افتقدت بعض مراكز الاعتقال إلى المرافق الصحية المناسبة والكوادر الطبية الكافية. و تمكن السجناء من الحصول على ماء الشرب. وأفادت التقارير أن السلطات الأمنية أساءت معاملة السجناء. في أيلول/سبتمبر زعم أحد أعضاء البرلمان أن قوات الأمن في مركز الترحيل في طلحة أساءت معاملة السجناء. وكان المركز مكتظاً بشدة معظم العام والمرافق الصحية فيه رديئة.

يضم مجمع السجن المركزي السجون الثلاثة في البلاد وهي: سجن للرجال ذو حراسة أمنية مخفضة وسجن للرجال ذو حراسة أمنية مشددة وسجن للنساء. وكان هناك 200 سجيناً في سجن النساء و4,100 سجيناً في سجن الرجال. وأفاد السجناء أنهم عاشوا في ظروف شديدة الإكتظاظ. ولم تكن ظروف السجن بالنسبة للنساء أسوأ من ظروف السجن بالنسبة للرجال. وكان لمركز الإبعاد في طلحة طاقة استيعابية تتسع لألف شخص؛ ولم يتسن معرفة إجمالي الطاقة الاستيعابية الرسمية للسجن.

و حصل السجناء إلى حد معقول على الزيارات الخاصة، كما سمح لهم بمزاولة الشعائر الدينية. ولا يسمح لأمين المظالم بالعمل بالإنابة عن السجناء. كما سمحت السلطات للسجناء والمحتجزين بالتقدم بشكاوى للسلطات القضائية بدون رقابة وسمحت لهم بطلب التحقيق في الادعاءات الموثوقة عن وجود ظروف معيشية غير إنسانية.

سمحت وزارة الداخلية بالمراقبة المستقلة لأوضاع السجون من قبل مجموعات حقوق الإنسان الدولية والمحلية ومن قبل الإعلام واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفقاً لمعايير اللجنة الدولية للصليب الأحمر. و قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال العام بزيارة السجون الثلاثة ومركز الاحتجاز. و سمحت الحكومة لممثلين عن جمعية حقوق الإنسان الكويتية وهي منظمة غير حكومية رائدة مجال حقوق الإنسان غير الحكومية بزيارة السجون والسجناء خلال العام.

د - الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر القانون الاعتقال والاحتجاز التعسفي، ووردت تقارير عن قيام الشرطة باعتقال تعسفي لأفراد خلال العام.

دور الشرطة وأجهزة الأمن

تُعتبر الشرطة وحدها مسؤولة عن إنفاذ القوانين غير المتعلقة بأمن الدولة. ويختص جهاز أمن الدولة الكويتي بشؤون الاستخبارات والأمر المتعلقة بالأمن القومي. ويخضع كلاهما للإشراف من قبل السلطات المدنية في وزارة الداخلية. أما الجيش فهو مسؤول عن الأمن الخارجي.

وبشكل عام، تولت الشرطة مسؤولياتها الأساسية بصورة فعالة. ووردت تقارير عن أن بعض مخافر الشرطة لم تكن جادة في تعاملها مع طلبات مقدمي الشكاوى، خاصة الأجانب. وفي الحالات التي يُزعم فيها إساءة الشرطة معاملة المتهمين، يدرس كبير محققي المنطقة هذه المزاعم ويحيل ما يستحق الإحالة منها إلى المحكمة لإجراء محاكمة. وكان هناك بعض أدلة عن إفلات الشرطة من العقاب.

فشلت قوات الأمن في بعض الأحيان في الاستجابة بفاعلية للعنف المجتمعي ضد أفراد الأسرة أو ضد خدم المنازل.

إجراءات الاعتقال والمعاملة أثناء الاحتجاز

يتعين على ضباط الشرطة عموماً الحصول على مذكرة اعتقال رسمية من النائب العام أو أحد القضاة قبل إلقاء القبض على أي شخص، إلا في حالات المطاردة الحثيثة. وورد عدد قليل من التقارير التي تفيد بقيام الشرطة خلال العام باعتقال واحتجاز أجانب دون الحصول على مذكرة اعتقال رسمية. بيد أن المحاكم لا تقبل عادة النظر في القضايا إلا إذا صدرت مذكرة اعتقال رسمية قبل إلقاء القبض على المتهم. وتم عموماً إبلاغ المعتقلين على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليهم، وسمح لهم بالوصول إلى محاميهم وأفراد عائلاتهم. مع ذلك، والتزاماً بقانون الجزاء، يمكن احتجاز المشتبه فيهم في القضايا الجنائية في مخفر الشرطة لمدة أقصاها أربعة أيام دون توجيه تهمة إليهم. وأثناء هذه الفترة يجوز للسلطات منع المحامين وأهالي المحتجزين من زيارتهم. وفي هذه الحالات، يجوز للمحامين حضور الإجراءات القانونية، لكن لا يُسمح لهم بالتعامل المباشر مع موكلهم. ويعطي القانون الحق للشخص المحتجز في الحصول فوراً على قرار قضائي حول قانونية احتجازه، لكن هذا الحق لم يتم احترامه بصورة دائمة. وفي حالة رفع الدعوى، يجوز للمدعي العام إعادة المشتبه فيه إلى الحجز لمدة 21 يوماً إضافية. كما يجوز للمدعي العام استصدار أمر من المحكمة لتمديد فترة الاحتجاز ريثما تتم المحاكمة. وهناك نظام للإفراج عن المتهمين الذين ينتظرون المحاكمة بكفالة. قامت جمعية المحامين الكويتية بتوفير خدمات المحاماة للمتهمين المعوزين وهذه الحالات لا يكون للمدعي عليهم الحق في اختيار المحامي المكلف بالدفاع عنهم.

الإحتجاز التعسفي: يحظر القانون الاعتقال والاحتجاز التعسفي، والتزمت الحكومة بشكل عام بهذا الحظر برغم بعض التقارير التي أفادت بقيام الشرطة بأعمال اعتقال تعسفي ضد غير المواطنين.

احتجاز ما قبل المحاكمة: كان الاحتجاز التعسفي المطول قبل المحاكمة لا يزال يمثل مشكلة، فحوالي 10 بالمائة من نزلاء السجون محتجزون على ذمة المحاكمة. وتم التحفظ على بعض المعتقلين بعد فترة الاحتجاز

القصوى. وكان الاحتجاز المفرط في مركز الترحيل أيضا مشكلة، لا سيما عندما كان الشخص المحتجز مداناً بمبلغ من المال لأحد المواطنين.

العفو: وفي حين لم يكن هناك عفو معروف خلال السنة، ففي 24 آذار/مارس، أفرجت وزارة الداخلية عن 433 سجيناً من السجن المركزي بعد أن أصدر الأمير عفواً عنهم. وشمل العفو أيضاً تخفيف العقوبات عن 460 سجيناً إضافياً، وتم إلغاء عقوبة الإبعاد بحق 170 شخصاً من غير الكويتيين.

هـ - الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

يكفل القانون استقلالية القضاء كما يكفل حق المحاكمة العادلة وينص على أن "القضاة لا يخضعون لأي سلطة". ومع ذلك، فإن الأمير هو الذي يعين كل القضاة، ويخضع تجديد تعيينهم لموافقة الحكومة. ويتم تعيين القضاة الكويتيين مدى الحياة؛ إلا أن الكثير من القضاة هم من غير المواطنين الكويتيين ويعملون على أساس عقود قابلة للتجديد تسري لمدد تتراوح ما بين سنة واحدة وثلاث سنوات. ويجوز لوزير العدل إنهاء عمل القضاة بسبب، إلا أن ذلك نادراً ما يحدث. وكثيراً ما ادعى المقيمون الأجانب الذين دخلوا في نزاعات مع المواطنين أن المحكمة تحيّزت لصالح المواطنين.

إجراءات المحاكمات

ينص القانون على أن تكون المحاكمات الجنائية علنية إلا إذا قررت المحكمة أو الحكومة ضرورة إتمام الإجراءات في جلسات مغلقة من أجل "الحفاظ على النظام العام" أو "الحفاظ على الأخلاق العامة". ولا توجد محاكمات عن طريق هيئة المحلفين. ويعتبر المتهم بريئاً حتى تثبت إدانته، ويتمتع بحق مواجهة من يتهمه وبحق استئناف الحكم. يشترط القانون قيام المحامي بتمثيل المدعى عليهم في قضايا الجنايات وتقوم المحكمة بتوفير هذا المحامي في القضايا الجنائية. وتكون الجمعية الكويتية للمحاميين ملزمة، في حال طلبت المحكمة منها ذلك، بتعيين محام بدون أتعاب للمتهمين المعوزين وذلك في القضايا المدنية أو التجارية أو الجنائية، وقام المدعى عليهم فعلاً باستخدام هذه الخدمات. وللمدعى عليهم الحق في مواجهة من يشهد ضدهم كما لهم الحق في إحضار من يشهد لصالحهم. ويستطيع المدعى عليهم ومحاميهم بشكل عام الاطلاع على الأدلة المتعلقة بقضاياهم والتي تكون في حوزة الحكومة، كما يستطيعون استئناف قضاياهم أمام محكمة ذات سلطة أعلى.

السجناء والمحتجزون السياسيون

في آذار/مارس شباط/فبراير و آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر فضت قوات الأمن عدة تجمعات غير قانونية لمحتجين من البدون. ووجهت الحكومة تهمة لبعض الأفراد بعقد تجمعات غير مصرح بها، وفي حين تم إسقاط بعض التهم، بقيت بعض المحاكمات متواصلة عند نهاية العام (راجع أيضاً القسم 2.ب.).

الإجراءات القضائية المدنية والتعويضات

ينص القانون على وجود سلطة قضائية مستقلة ومحايدة للبت في المسائل المدنية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن الأحكام في بعض الأحيان لم يتم تطبيقها. وكانت العقوبات الإدارية، مثل حظر السفر، موجودة أيضاً للإستخدام في القضايا المدنية.

و- التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة للفرد أو في شؤون الأسرة أو البيت أو في المراسلات

يكفل الدستور خصوصية الفرد وحرمة المنزل، وبوجه عام احترمت الحكومة هذه الحقوق في الممارسة العملية.

يحظر القانون زواج المرأة المسلمة من رجل غير مسلم، كما يلزم القانون المواطنين الذكور العاملين في الجيش بالحصول على تصريح من الحكومة للزواج من امرأة تحمل جنسية أجنبية. أما في الممارسة العملية، فإن الحكومة لم تقدم إلا نصائح غير ملزمة في مثل هذه الأمور ولم تمنع أياً من هذه الزيجات.

يمكن للحكومة أن ترفض طلب الجنسية الذي يقدمه أحد المقيمين من "البدون" بناء على مخالفات أمنية أو جنائية ارتكبتها أحد أفراد أسرة ذلك المقيم.

القسم 2: احترام الحريات المدنية بما فيها:

أ. حرية التعبير والصحافة

حالة حرية التعبير والصحافة

يكفل الدستور حرية التعبير وحرية الصحافة "بما يتوافق مع الشروط والظروف التي يحددها القانون." ولكن في الممارسة العملية لم تحترم الحكومة هذه الحقوق في بعض الأحيان.

حرية التجمع: قامت الحكومة بتقييد حرية الصحافة وحرية الكلام، خاصة في الأمور التي يُزعم بأنها تتعلق بأمن الدولة. كما يحظر القانون أيضاً بصورة محددة نشر أي مواد تسيء للإسلام أو الأمير أو الدستور أو حيادية المحاكم أو مكتب النائب العام. وينص القانون على أحكام بالسجن لكل من "يسيء إلى الدين"، كما يجوز لأي مواطن مسلم رفع دعوى جنائية ضد أي مؤلف يعتقد المواطن أنه قام بالإساءة إلى الدين الإسلامي أو إلى الأسرة الحاكمة أو إلى الأخلاق العامة.

وخلال العام اتهم عدة أشخاص بأهانة الأمير. في 10 شباط/فبراير تم الإفراج عن أستاذ القانون في جامعة الكويت عبيد الوسمي ريثما تتم محاكمته بعد القبض عليه في كانون الأول/ديسمبر 2010 ووجهت إليه تهمة نشر أخبار كاذبة في الخارج، والمشاركة في التجمعات العامة مع توافر القصد الجنائي، مشجعاً قوات الأمن على تحدي أوامر مشروعة، وانتهاك سلطة الأمير. وكانت القضية ما زالت في انتظار البت فيها بانتهاء العام.

وفي 24 كانون الثاني/يناير ألغت محكمة النقض لأسباب فنية إدانة صدرت في حزيران/يونيو 2010 بحق خالد الفضالة، الأمين العام للتحالف الوطني الديمقراطي بتهمة التشهير بحق رئيس الوزراء خلال تجمع عقد عام 2009. وأحيلت القضية إلى المحكمة الابتدائية، ولكن في 10 شباط/فبراير، أسقط رئيس الوزراء الدعوى.

حرية الصحافة: كانت كل وسائل الإعلام المطبوعة مملوكة ملكية خاصة لكن استقلاليتها كانت محدودة. أظهرت وسائل الإعلام هذه تنوعاً في الرأي، لكنها مارست الرقابة الذاتية لتحاكي الملاحقة الجنائية أو الغرامات المالية وللاحتفاظ بترخيصها. والقيود المفروضة على حرية الكلام تنطبق أيضاً على الصحافة. ويسمح القانون بفرض غرامات كبيرة مع سجن لمدة تصل إلى 10 سنوات للأشخاص الذين يستخدمون أي وسيلة (بما في ذلك وسائل الإعلام) لقلب النظام الأميري للحكومة. ويمكن لوزارة التجارة حظر أي مؤسسة إعلامية بناء على طلب من وزارة الإعلام. يشترط القانون حصول ناشري الصحف على رخصة لإدارة نشاط صحفي من وزارة الإعلام.

وسائل البث الإعلامي هي مزيج من المحطات الحكومية والمملوكة للقطاع الخاص، خاضعة لنفس القوانين التي تخضع لها وسائل الإعلام المطبوعة.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2010، قامت السلطات بإغلاق مكتب قناة الجزيرة في الكويت وسحبت ترخيصها إثر بث المحطة لمشاهد تعرض قيام قوات الشرطة باستخدام العنف لتفريق تجمع غير مصرح به للمعارضة، ومن ثم استضافة نواب المعارضة الذين قاموا بانتقاد الحكومة بشدة بسبب تصرفات الشرطة. في 23 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت وزارة الإعلام أن مكاتب الجزيرة سيعاد فتحها فور الإنتهاء من الإجراءات الإدارية. كان كاملاً، لكنها كانت لا تزال مغلقة بحلول نهاية العام.

قبل افتتاح معرض الكتاب الدولي السنوي في تشرين الأول/أكتوبر، أضافت وزارة الإعلام مزيداً من الكتب إلى آلاف العناوين المحظورة فعلاً لكونها "مخالفة للسياسات العادلة وسياسات الدولة".

الرقابة أو القيود على المحتوى: وقد فرضت وزارة الإعلام الرقابة على كل الكتب والأفلام والمجلات الدورية وشرائط الفيديو والأقراص المضغوطة (السي دي) وأقراص الفيديو الرقمية (الدي في دي) وغيرها من المطبوعات المستوردة التي اعتبرتها الوزارة مسيئة للأخلاق والآداب العامة بحسب التوجيهات المذكورة أعلاه. ومع ذلك فقد توفرت أجهزة استقبال البث الفضائي على نطاق واسع مما سمح لبعض المواطنين باستقبال ما تبثه وسائل الإعلام دون قيود. وتخضع للرقابة معظم المواد التعليمية باللغة الإنجليزية التي تتعامل مع المحرقة أو تشير إلى إسرائيل بغية حذف تلك الإشارات؛ وبالرغم من ذلك، لا تنطبق هذه القيود على وسائل الإعلام.

قوانين التشهير/ الأمن القومي: وقد قامت الحكومة خلال العام بتحديد حرية الصحافة متعلقة بدواعي الأمن القومي.

في 27 آذار/مارس، أدانت المحكمة الابتدائية الناشط السياسي وصاحب القناة الفضائية سور محمد الجويهل بالتشهير بالبرلمانيين مسلم البراك وسعدون العتيبي خلال بث تلفزيوني مباشر في 2009 وحكمت عليه بالسجن لمدة سنة واحدة. ومع ذلك، أفرجت الحكومة عن الجويهل في 11 نيسان/أبريل بعد أن علقت المحكمة الحكم بناء على سلوكه الحسن المستمر وغرّمته 200 دينار كويتي (حوالي 720 دولار أمريكي).

يحظر القانون نشر أو بث أي معلومات تعتبر هدامة للنظام الدستوري لأسباب تتعلق بالأمن القومي. وعلى الرغم من مواصلة الحكومة فرض حظر أيار/مايو 2010 على نشر تفاصيل التحقيق في شبكة التجسس الإيرانية المزعومة، واصلت وسائل الإعلام تقديم تقارير عن إدانات لاحقة والحكم على بعض المتهمين.

في آذار/مارس أعلنت وزارة الإعلام أنه تم توجيه تهم ضد صحيفة الدار الشيعية للإشارة إلى التدخل العسكري الذي قادتته السعودية في البحرين بأنه "غزو". ولم تتوفر أي معلومات إضافية حول الموضوع بحلول نهاية العام.

حرية الإنترنت

راقبت الحكومة الاتصالات التي تتم عبر الإنترنت مثل المدونات ومجموعات النقاش وذلك لأسباب أمنية ولمنع التشهير. واستمرت وزارة المواصلات في حجب مواقع الإنترنت التي اعتبرتها "محرضة على الإرهاب وعدم الاستقرار"، كما ألزمت الوزارة مقدمي خدمات الإنترنت بحجب مواقع "تنتهك حرمة العادات والتقاليد الكويتية"، بالإضافة إلى مواقع سياسية وجدت الحكومة أنها مسيئة. كما لاحقت الحكومة وعاقبت أفراداً للتعبير عن آرائهم السياسية أو الدينية عبر شبكة الإنترنت، بما في ذلك عن طريق البريد الإلكتروني، على أساس القوانين الحالية المتعلقة بالتشهير و/ أو الأمن القومي. كما وردت تقارير تفيد بقيام الحكومة بمحاولة جمع معلومات التعريف الشخصية لأحد الأشخاص تتعلق بالتعبير السلمي لذلك الشخص عن آرائه ومعتقداته السياسية والدينية والأيدولوجية. وفُرض على أصحاب مقاهي الإنترنت الحصول على أسماء زبائنهم وأرقام بطاقتهم المدنية هوياتهم وتقديم هذه المعلومات إلى وزارة المواصلات عند طلبها ذلك.

في 7 حزيران/يونيو، ألقت السلطات القبض على ناصر أبل بعد نشره شتائم مزعومة ضد الطائفة السنية على موقع تويتر، وكذلك ضد العائلتين المالكتين في السعودية والبحرين. وفي 27 أيلول/سبتمبر، أدانت محكمة الدرجة الأولى أبل لتشويه الدين وحكمت عليه بالسجن لمدة ثلاثة أشهر، لكن أطلق سراحه على الفور نظراً للمدة التي قضاها في السجن قبل محاكمته. وقد برأت لمحكمة أبل من تهم أخرى، بما في ذلك التشهير وتهديد الدولة وإلحاق الأذى بالعلاقات السياسية مع دول خليجية أخرى.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

يكفل القانون حرية الرأي والبحث، ومع ذلك كانت الحرية الأكاديمية مقيدة بسبب الرقابة الذاتية، كما منع القانون الأكاديميين من انتقاد الأمير أو الإسلام.

احتفظت وزارة الداخلية لنفسها بحق الموافقة على تنظيم الفعاليات العامة أو رفض التصريح بها، وقامت برفض تلك الفعاليات التي اعتبرتها غير لائقة من الناحية السياسية أو الأخلاقية.

ب- حرية التجمع السلمي والانتساب إلى الجمعيات

حرية التجمع

يسمح الدستور بحرية التجمع، ولكن عملياً قامت الحكومة بالحد من هذا الحق.

نظم معارضون سياسيون عشرات الاحتجاجات والمسيرات على مدار السنة. وعملياً سمح المسؤولين الأمنيين عموماً بالاحتجاجات السلمية دون الحصول على تصاريح. وبدعوى السلامة العامة واهتمامات تتعلق بحركة السير، قام المسؤولين في بعض الأحيان بحظر الاحتجاجات المزمعة في أماكن عامة محددة.

في آذار/مارس شباط/فبراير و آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر فضت قوات الأمن عدة تجمعات غير قانونية لمحتجين من البدون. في معظم الحالات، سُح بقيام الاحتجاجات لبعض الوقت قبل إصدار التعليمات للمتظاهرين بالتفرّق. وبعد رفض بعض المتظاهرين للمغادرة، وفي بعض الحالات التي زعم فيها هجوم على قوات الأمن، استخدمت قوات الأمن وسائل غير قاتلة لتفريق الحشد واعتقلت بعض المتظاهرين. وادعت بعض المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية أن استخدام القوة كان مفرطاً.

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

يسمح الدستور بحرية التجمع، ولكن عملياً قامت الحكومة بالحدّ من هذا الحق. كما يمنع القانون المجموعات المرخص لها رسمياً من التعاطي في النشاطات السياسية.

استخدمت الحكومة سلطتها في منح التراخيص كوسيلة للسيطرة السياسية. ويتواجد في البلاد 73 منظمة غير حكومية مرخصة رسمياً، بما في ذلك جمعية المحامين الكويتية، والمجموعات المهنية، والهيئات العلمية. ولم تصدر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل خلال العام المنصرم أي ترخيص لمنظمات غير حكومية جديدة. وهناك 149 منظمة غير حكومية تنتظر ترخيص الوزارة، وقد انتظر العديد منها هذا الترخيص لسنوات. وكان هناك العشرات من المجموعات الأهلية المدنية والنوادي والمنظمات غير الحكومية غير الرسمية في البلاد بدون وضع قانوني. رفضت الوزارة إصدار بعض التراخيص بحجة أن هناك منظمات غير حكومية موجودة بالفعل تقدم خدمات مشابهة لتلك التي يقترحها مقدمو طلب الترخيص. وعلاوة على ذلك، يجوز للوزارة رفض طلب المنظمة غير الحكومية إذا رأت أن تلك المنظمة غير الحكومية لا تؤدي خدمة عامة. ويتعين على أعضاء المنظمات غير الحكومية المرخص لها الحصول على تصريح من الوزارة لحضور المؤتمرات الدولية بصفتهم ممثلين رسميين عن منظماتهم.

ج- الحرية الدينية

يرجى مراجعة تقرير الحريات الدينية الدولية الصادر عن وزارة الخارجية على الموقع : rpt/irf/drl/j.gov.state.www

د - حرية التنقل داخل البلاد، المشردون في الداخل، حماية اللاجئين ومن لا يحملون جنسية

يكفل الدستور عموماً حرية التنقل داخل البلاد؛ بيد أن هناك العديد من القوانين التي تفرض قيوداً على السفر إلى الخارج بالإضافة إلى بعض القيود التي فرضتها الحكومة على حرية التنقل في الممارسة العملية. لم تتعاون الحكومة بشكل منتظم مع مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيره من المنظمات الإنسانية في توفير الحماية والمساعدة للاجئين واللاجئين العائدين وطالبي اللجوء والأشخاص الذين لا يحملون جنسية أي بلد وغيرهم من الأشخاص الذين يشكلون مبعث قلق خاص.

السفر إلى الخارج: واجهت النساء و"البدون" مشاكل أو قيود بالنسبة للسفر إلى الخارج. للنساء الحق في الحصول على جواز سفر والسفر من دون إذن أحد أفراد الأسرة الذكور. لكن ما زال يجوز للزوج أن يطلب من سلطات الهجرة منع زوجته من مغادرة البلاد لمدة 24 ساعة، وبعد انقضاء هذه المدة يجوز له تمديدھا عن طريق استصدار أمر بذلك من المحكمة. وفرضت الحكومة قيوداً على قدرة بعض البدون من السفر إلى الخارج من خلال عدم إصدارها وثائق سفر لهم. وسمحت الحكومة لبعض البدون بالسفر إلى المملكة العربية

السعودية لأداء فريضة الحج السنوية واستمرت في إصدار جوازات سفر "المادة 17" وهي (وثائق سفر مؤقتة لا تمنح الجنسية) وتصدر لفئة البدون.

يسمح القانون أيضاً للحكومة بحظر سفر أي مواطن أو أجنبي تم اتهامه بمخالفة القانون أو يشتبه في مخالفته للقانون بما في ذلك عدم دفع الديون، كما يسمح للمواطنين بالتقدم بطلب إلى السلطات للقيام بذلك. وقد أدى ذلك إلى تأخيرات وصعوبات في مغادرة المواطنين والأجانب للبلاد.

النفى: يحظر القانون القيام بترحيل المواطنين أو نفيهم قسراً، ورغم ذلك تستطيع الحكومة سحب الجنسية من المواطنين المجنسين لأسباب عدة تشمل الإدانة بارتكاب جريمة، ويعقب ذلك ترحيل الأفراد المعننين.

المواطنة: لا يحق للحكومة سحب الجنسية من الأفراد الذين ولدوا كمواطنين كويتيين، إلا إذا حصل الفرد على جنسية ثانية مما يعد ضد قانون البلاد؛ ومع ذلك يمكن للحكومة سحب الجنسية من مواطنين متجنسين بالجنسية الكويتية. خلال العام قامت الحكومة بسحب جنسية بعض مزدوجي الجنسية وجنسيات أولادهم.

حماية اللاجئين

الحصول على حق اللجوء: لا تنص قوانين الدولة على منح حق اللجوء أو صفة اللاجئ. ولا يوجد نظام لتوفير الحماية للاجئين، كما لم تمنح الحكومة على مدى العام المنصرم حق اللجوء أو وضع اللاجئ لأحد. ووفقاً لمفوضية شؤون اللاجئين، كان هناك نحو 1100 طالب لجوء مسجل و 322 لاجئ معترف به في البلاد خلال العام. وتحظر قوانين الهجرة الكويتية التوطين المحلي لطالبي اللجوء. وفي الممارسة العملية قامت الحكومة بحماية اللاجئين من الترحيل أو الإعادة إلى دولة تتعرض فيها حياتهم أو حريتهم للخطر بسبب عرقهم أو دينهم أو جنسيتهم أو عضويتهم في مجموعة اجتماعية معينة أو بسبب آرائهم السياسية. ويمنع القانون ترحيل اللاجئين السياسيين.

الأشخاص غير المنتمين إلى دولة

وفقاً للقانون، يستمد الأطفال الجنسية الكويتية بشكل كامل من الوالد؛ ولا تُمنح الجنسية الكويتية لأبناء الأم الكويتية المتزوجة من رجل غير كويتي إلا إن كانت مطلقة أو أرملة. علاوة على ذلك، لا يمنح القانون الأشخاص غير الكويتيين، بما في ذلك "البدون"، فرصة واضحة ومحددة للحصول على الجنسية الكويتية. يمكن للمواطنات الكويتيات طلب الحصول على تصاريح الإقامة لأطفالهن (بغض النظر عن أعمارهم) ولأزواجهن، ويحق لهن التماس الجنسية لأطفالهن إذا ما أصحبت إحداهن مطلقة أو أرملة لزوج غير مواطن.

وعلى الرغم من عدم توفر العدد الدقيق للسكان البدون، لكن المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية أفاد في نوفمبر/ تشرين الثاني 2010 أن هناك 106000 من البدون في البلاد. وواصلت الحكومة التمييز ضد البدون في بعض المناطق. في 10 آذار/مارس، أصدر مجلس الوزراء قراراً بالموافقة على تقديم بعض الخدمات الحكومية وتوفير الدعم، بما في ذلك التعليم والعمل والرعاية الطبية، وإصدار الوثائق المدنية، مثل شهادات الميلاد والوفاة، إلى البدون. لكن في الممارسة العملية، ادعى بعض البدون وبعض المنظمات الدولية غير الحكومية أن القرار لم يُنفذ بشكل موحد. وقبلت الحكومة البدون في بعض المناصب الحكومية، والتحق بعض البدون بالقوات المسلحة أو الشرطة؛ وبالرغم من عدم وجود أي موانع قانونية تحول دون خدمتهم، إلا أنهم قد منعوا بصورة فعالة من الانضمام إلى القوات المسلحة أو الشرطة منذ عام 1985.

ومع أن الحكوم منحت الجنسية لعدة مئات من البدون خلال العام، كان لا زال هناك أكثر من 80,000 طلباً تم تقديمها للحصول على الجنسية في انتظار البت فيها بحلول نهاية العام. وتعذر على الكثير من "البدون" تقديم وثائق تثبت وجود علاقات كافية تربطهم بالدولة أو تقديم أدلة على جنسيتهم الأصلية. بيد أن الحكومة أكدت أن الأغلبية الساحقة من "البدون" يخفون هوياتهم الحقيقية وأنهم ليسوا حقاً غير منتمين لدولة.

القسم 3: احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم

كان للمواطنين تأثير محدود وغير مباشر على صعيد السيطرة على السلطة التنفيذية، إذ ينص الدستور على أن الدولة إمارة وراثية. ويتعين على أعضاء مجلس الأمة الخمسين المنتخبين (بالإضافة إلى الوزراء المعيّنين من قبل الحكومة) الموافقة بأغلبية الأصوات على شخص ولي العهد (الأمير المقبل) الذي يختاره الأمير. ويجب أن يكون ولي العهد من سلالة الشيخ مبارك الصباح وأن يلبي ثلاثة شروط إضافية: أن يكون رشيداً، عاقلاً، وابناً شرعياً لأبوين مسلمين. كما يجوز لمجلس الأمة أن يخلع الأمير من السلطة بأغلبية ثلثي الأصوات إذا ثبت فقدانه لأي من هذه الشروط الثلاثة. ويعطي القانون للمواطنين الحق في تغيير ممثلهم في السلطة التشريعية، وقد مارس المواطنون هذا الحق من الناحية العملية عن طريق الانتخابات.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الحديثة: اعتبرت الانتخابات البرلمانية التي جرت عام 2009، بعد شهرين من حل الأمير للمجلس الوطني، حرة ونزيهة. وكانت هذه المرة الثالثة لإجراء الانتخابات وذلك بسبب قيام الأمير بحل مجلس الأمة بصورة دستورية في عامي 2006 و2008.

الأحزاب السياسية: بالرغم من عدم وجود نص قانوني رسمي يقضي بحظر الأحزاب السياسية، إلا أن الحكومة لم تعترف بأي أحزاب سياسية ولم تسمح بتأسيس مثل هذه الأحزاب. وقد عملت تكتلات غير رسمية، جيدة التنظيم كتجمعات سياسية، وشكل أعضاء برلمانيون تحالفات فضفاضة. عقد تبعض القبائل انتخابات تمهيدية غير قانونية لرفع إلى أقصى حد فرص أعضائها بالفوز في انتخابات الجمعية الوطنية. ويجب على مرشحي الجمعية ترشيح أنفسهم كأفراد.

مشاركة المرأة والأقليات: وقام زعماء القبائل باستبعاد النساء من الانتخابات التمهيدية التي تجريها القبائل. وضمت الجمعية الوطنية أربع نساء برلمانيات منتخبات من أصل 50 عضواً.

لا توجد قوانين أو ممارسات ثقافية تمنع الأقليات من المشاركة في الحياة السياسية. وقد شغل أعضاء الأقلية الشيعية في المجتمع 9 مقاعد من أصل 50 مقعداً الجمعية الوطنية.

القسم 4: الفساد الرسمي والشفافية الحكومية

ينص الدستور على فرض عقوبات جنائية على أعمال الفساد التي يرتكبها مسؤولون حكوميون؛ إلا أن الحكومة لم تنفذ القانون بشكل فعال، كما تورط مسؤولون حكوميون في بعض الأحيان في ممارسات فساد وأفلتوا من العقاب. ويتولى مكتب التدقيق العام مهمة مكافحة الفساد الحكومي بصفتها الجهة الحكومية المسؤولة عن ذلك. وعلى الرغم من أن المكتب وإحدى اللجان التي شكلتها الحكومة أفادا بادعاءات بحالات

مزعومة من الفساد والمخالفات خلال العام، لكن لم تعرض على المحكمة حالات من الفساد مثيرة للجدل العام. وكثيراً ما أعلن البرلمان عن استجوابات تختص بالاشتباه في سوء استخدام الأموال العامة، لكن أيّاً من هذه الاستجوابات لم يؤدّ إلى ملاحقات قضائية خلال العام. أشارت استطلاعات الرأي التي أجريت في عام 2010 إلى انخفاض في ثقة الجمهور في قدرة الحكومة على السيطرة على الفساد.

وأوردت وسائل الإعلام في سبتمبر/ أيلول مزاعم عن "مخالفات" تشمل ودائع مشبوهة لملايين من الدولارات في حسابات مصرفية شخصية تعود لعدد من أعضاء البرلمان. وبحلول نهاية العام، كانت النيابة العامة تحقق مع ما لا يقل عن 15 من أعضاء البرلمان بخصوص هذه القضية.

وكانت هناك تقارير عديدة حول اضطراب أفراد لدفع مبالغ مالية إلى وسطاء من أجل الحصول على خدمات حكومية روتينية. بالإضافة إلى ذلك، مثل الفساد في دوائر الشرطة مشكلة، خاصة عندما كان لأحد أطراف النزاع معرفة شخصية بضابط الشرطة المعني بالقضية. وأشارت تقارير واسعة الانتشار أن الشرطة أبدت محاباة للمواطنين مقابل غير المواطنين.

ولم يكن الموظفون الحكوميون خاضعين لقوانين الكشف عن الذمة المالية.

يسمح القانون للمواطنين ولغير المواطنين على حد سواء بالاطلاع على المعلومات الرسمية الحكومية غير السرية. وقامت الحكومة بتطبيق هذا القانون.

القسم 5: موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

قيدت الحكومة عمل مجموعات حقوق الإنسان المحلية والدولية وحدت من التعاون معها. ويسمح القانون بوجود منظمات غير حكومية؛ إلا أن الحكومة استمرت في رفض منح التراخيص لبعض منها. ولا يجوز لهذه المنظمات الانخراط في النشاط السياسي، كما أنها ممنوعة من تشجيع النزاعات الطائفية. و يجب على هذه المنظمات أن تبيّن أن وجودها يخدم الصالح العام. أما المنظمات غير الحكومية المحلية المستقلة التي تركز نفسها تحديداً لموضوع حقوق الإنسان فقد تمثّلت فقط في الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان والجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان. وهناك منظمات غير حكومية أخرى محلية مرخصة تركز نشاطاتها لخدمة مجموعات معينة من السكان مثل النساء أو الأطفال أو العمال الأجانب أو السجناء أو المعاقين، وهذه المنظمات عملت بحرية دون أي تدخل من الحكومة. كما مارست بعض عشرات من مجموعات حقوق الإنسان المحلية غير المرخصة نشاطاتها خلال العام المنصرم دون تدخل من الحكومة. و عقدت الحكومة ولجان مجلس الأمة المختلفة اجتماعات مع المنظمات غير الحكومية المحلية بشكل منتظم، كما قامت بالرد على استفساراتها.

تسمح الحكومة لمنظمات حقوق الإنسان الدولية بزيارة البلاد. وفي كانون الثاني/يناير، زار مسؤولو "هيومن رايتس ووتش" البلاد وقاموا بإجراء مقابلات شملت المسؤولين الحكوميين وأبدت اهتماماً خاصاً بمجتمع البدون. كما قامت المنظمة الدولية للاجئين ومعهد المجتمع المفتوح بمهمات دراسية خلال العام.

الهيئات الحكومية لحقوق الإنسان: لجنة حقوق الإنسان البرلمانية التي تعمل بصورة مستقلة عن الحكومة هي هيئة استشارية تقوم في المقام الأول بالاستماع إلى شكاوى تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان قدمها أفراد. كما

قام أعضاء اللجنة بزيارة السجن المركزي خلال العام. وتمكنت اللجنة من الحصول على مارد كافية وأُعبرت فعالة. غير أنها لم تُصدر تقارير.

القسم 6: التمييز والتعسف الاجتماعي والاتجار بالأشخاص

يحظر القانون التمييز على أساس العرق أو الأصل أو الإعاقة أو اللغة؛ ولم يتم التطرق للتمييز بناء على المكانة الاجتماعية. ولم تقم الحكومة في الممارسة العملية بتطبيق قوانين مكافحة التمييز بشكل منتظم أو ثابت، علماً بأن عدداً من القوانين واللوائح قد مارست التمييز ضد المرأة و"البدون" وغير المواطنين وخدم المنازل الأجانب.

المرأة

الإغتصاب والعنف الأسري: استمر العنف ضد المرأة في كونه مشكلة حقيقية. ويعد الاغتصاب جريمة تصل عقوبتها القسوى إلى الإعدام، وهي عقوبة تفرضها البلاد على مرتكبي الجريمة من أن لآخر؛ بيد أن الاغتصاب الزوجي لا يُعتبر جريمة. و تحدثت وسائل الإعلام عن مئات من حالات الاغتصاب خلال العام المنصرم. وكان الكثير من الضحايا خادمت منازل غير كويتيات. وقامت الشرطة أحياناً بالقبض على المغتصبين المزعومين وتم محاكمة وإدانة عدد منهم خلال العام الفائت؛ لكن على الرغم من ذلك فإن قوانين الاغتصاب لم يتم دائماً تطبيقها بشكل فعال لا سيما في حالة النساء غير الكويتيات اللاتي تم اغتصابهن من قبل أرباب عملهن.

لا يحظر القانون بشكل محدد العنف الأسري ضد النساء، وإن كان يتم التعامل قضائياً مع هذه الحالات على هذا الأساس. يحق لضحية العنف الأسري رفع شكوى إلى الشرطة وطلب توجيه تهم رسمية إلى مرتكب الإساءة. وتفيد التقارير أن كل قسم من أقسام الشرطة البالغ عددها 83 في البلاد تلقى شكاوى عن حالات إساءة معاملة داخل المنزل. ومع ذلك، لم يتم الإبلاغ عن حالات الاعتداء المنزلي، وخصوصاً خارج العاصمة، ربما بسبب الوصمة الاجتماعية القوية التي ترتبط مع الإقرار علناً بمثل هذه المشاكل. ونادراً ما تلقي الشرطة القبض على مرتكبي العنف المنزلي حتى عند تقديم أدلة موثقة عن وقوعه، مثل روايات شهود العيان وتقارير المستشفى، وشهادة الأخصائيين الاجتماعيين. وأفادت تقارير أيضاً عن قيام أفراد برشوة مسؤولي الشرطة لتجاهل اتهامات العنف المنزلي. وعلى الرغم من أن المحاكم وجدت الأزواج مذنبين بإساءة معاملة زوجاتهم في السنوات السابقة، غير أن المدانين نادراً ما واجهوا عقوبات صارمة. وخلال العام المنصرم أفادت بعض النساء من غير المواطنات المتزوجات من رجال كويتيين بتعرضهن للعنف المنزلي وبعدم اتخاذ الشرطة أي إجراءات حيال ذلك أو بقيام الشرطة بالتمييز ضدهن.

ويحق للمرأة طلب الطلاق بسبب إصابتها نتيجة لسوء المعاملة، إلا أن القانون لا يضع معياراً واضحاً لتحديد ما الذي يشكل إصابة. وبالإضافة إلى ذلك، على المرأة أن تقدم على الأقل شاهدين من الذكور (أو شاهداً ذكراً وامرأتين) للشهادة على الإصابة التي عانت منها. ولا توجد ملاحجى أو خطوط ساخنة مخصصة لمساعدة ضحايا العنف المنزلي، بالرغم من وجود ملجأ مؤقت استخدم لتوفير مأوى لخدم المنازل أثناء العام المنصرم.

ممارسات تقليدية ضارة: ينص قانون العقوبات على معاقبة جرائم الشرف على أنها جنح. وينص القانون على أن الرجل الذي يرى زوجته أو أمه أو أخته في "حالة التلبس بالزنا" ويقوم بقتلها على الفور وبقتل

الرجل الذي ارتكب معها الزنا يواجه عقوبة بالسجن أقصاها ثلاثة أعوام وغرامة مالية قدرها 225 دينار كويتي (حوالي 800 دولار أمريكي) أي أقل بقليل من مرتب شهر حسب الحد الأدنى للأجور في القطاع العام. ولم تكن هناك أي تقارير عن ارتكاب جرائم شرف في السنوات الأخيرة.

التحرش الجنسي: لا يوجد قانون محدد يعالج مسألة التحرش الجنسي لكن القانون يجرم "التعدي على العرض" وهي تهمة تشمل كل شيء من لمس المرأة ضد رغبتها إلى الاغتصاب الجنسي، وتقوم الشرطة بتطبيق هذا القانون بصرامة. وقد قامت الحكومة بإرسال ضابطات الشرطة النسائية تحديداً لمكافحة التحرش الجنسي في المجمعات التجارية وغيرها من الأماكن العامة. يواجه الجناة غرامات مالية وأحكاماً بالسجن. ووصفت جماعات حقوق الإنسان التحرش الجنسي ضد المرأة في مكان العمل بأنه مشكلة متفشية لكن لا يتم الإبلاغ عنها.

حقوق الإنجاب: لم ترد أي تقارير حول تدخل الحكومة في حق الأزواج والأفراد أن يقرروا بحرية ومسؤولية عدد الأطفال واختيار أوقات الإنجاب والفترات التي تفصل بين الولادات. وتتطلب القرارات المتعلقة باستخدام موانع الحمل، وحجم الأسرة، وإجراءات علاج العقم والصحة الإنجابية، موافقة الزوج والزوجة معاً. وكانت المعلومات الخاصة باتخاذ هذه القرارات وسبل اتخاذها، وكذلك توفر الخبرات المدربة أثناء عملية الوضع، متوفرة بدون قيود. وفي حين أن الحكومة لم تقدم أي برامج رسمي لتنظيم الأسرة، لكن وسائل منع الحمل عن طريق الفم كانت متوفرة دون وصفة طبية.

التمييز: تتمتع المرأة في الكويت بالكثير من الحقوق السياسية، بيد أنها لا تتمتع بنفس حقوق الرجال بموجب قانون الأسرة أو قانون الملكية أو في النظام القضائي، وواجهت المرأة التمييز في المجالات القضائية والاقتصادية والاجتماعية. وللمحاكم الشرعية الإسلامية سلطة قضائية على قضايا الأحوال الشخصية وعلى قضايا قوانين العائلة بالنسبة للمسلمين السنة والشيعة على حد سواء. وتميز الشريعة ضد النساء في الإجراءات القضائية، وحرية التنقل (راجع القسم 1. د.)، والزواج، والميراث. وتسمح المحاكم المدنية لأي شخص بالشهادة وتعتبر شهادة المرأة مساوية لشهادة الرجل، في حين أن شهادة الرجل في المحاكم الشرعية تساوي شهادة امرأتين.

ويحظر القانون زواج النساء المسلمات من رجال غير مسلمين. ولا يحتم القانون على المرأة غير المسلمة التحول إلى الإسلام للزواج من رجل مسلم، لكن في الممارسة العملية واجهت الكثير من النساء غير المسلمات ضغوطاً اقتصادية واجتماعية قوية للتحول إلى الإسلام. وفي حال وقوع الطلاق، يمنح القانون حضانة الأطفال من نساء غير مسلمات لم يتحولن إلى الإسلام، إلى الأب. وبموجب القانون أيضاً تصبح المرأة التي لا تتحول للإسلام غير مؤهلة للحصول على الجنسية كمواطن ولا يحق لها الحصول على ميراث زوجها من ممتلكات إن لم يتم تحديدها كمستفيد في وصيته.

كما أن الميراث تحكمه الشريعة الإسلامية التي تختلف أحكامها وفقاً لمذاهب محددة من الفقه الإسلامي تنتمي إليها فئات مختلفة من الشعب البلاد. وفي حالة غياب وريث ذكر مباشر، فإن المرأة في الطائفة الشيعية تحصل على كل الإرث، بينما تحصل المرأة السنة على جزء منه فقط، مع تقسيم الباقي بين الأخوة والأعمام والأخوات والذكور من أولاد عم وأولاد خال المتوفي.

في 26 كانون الثاني/يناير، أقرت الجمعية الوطنية سلسلة من التعديلات أعطت المرأة ميزات إضافية من سكن وعمل واستحقاقات أسرية لم تُعط لها سابقاً بموجب القوانين القائمة. وتمنح التعديلات المواطنين عملاً

في القطاع العام مع زيادة في مخصصات الإجازة العائلية وإعانات السكن التي يتمتع بها المواطنون الذكور، كما شملت هذه التعديلات النساء الأرامل والمواطنات المطلقات والمواطنات المتزوجات من غير المواطنين، والمواطنات العازبات ممن تجاوز عمرهن 40 سنة. وتمنح التعديلات أيضاً المواطنات حق طلب الإقامة القانونية لأزواجهن وأطفالهن غير المواطنين وتعفيهن من دفع رسوم تصاريح الإقامة السنوية. ومع ذلك، ما زالت المواطنات غير قادرات على منح جنسيتهن لأزواجهن أو لأطفالهن غير المواطنين. ولم يواجه المواطنون الرجال المتزوجون من سيدات أجنبيات مثل هذا التمييز على أساس القانون ولا في الممارسة العملية.

ينص القانون على وجوب حصول المرأة على "أجر مساوٍ لأجر الرجل شرط أن تقوم بنفس العمل الذي يقوم به"، غير أن القانون يحظر على المرأة العمل في "الصناعات الخطرة" والأعمال "المضرة" بالصحة. وبالرغم من تحقيق تحسن محدود، أكدت النساء المتعلقات على أن الطبيعة المحافظة للمجتمع قد قيدت فرصهن للتقدم في السلم الوظيفي. وشكلت النساء 53 بالمائة من الـ 270,000 مواطن العاملين في القطاع العام و44 بالمائة من الـ 60,000 مواطن العاملين في القطاع الخاص و72 بالمائة من خريجي الجامعات.

يفرض القانون الفصل بين الذكور والإناث في كل صفوف الجامعات العامة والخاصة. وطبقت الجامعات الحكومية هذا القانون بصرامة أكثر من الجامعات الخاصة.

كما توجد لجنة برلمانية معنية بشؤون المرأة والأسرة شغلت النائبات البرلمانيات أربعاً من مقاعدها الخمسة. وكان للجنة دور فعال في الدفع بتعديلات لمنح مزايا للمرأة. بالإضافة إلى ذلك، شغلت بعض النساء مناصب بارزة في الحكومة والمؤسسات التجارية أو الوزارات وإدارة الشركات. ولم يوجد قضاة من النساء.

الأطفال

تسجيل المواليد: يستمد الأطفال الجنسية الكويتية بشكل كامل من الوالد؛ ولا تُمنح الجنسية الكويتية لأبناء الأم الكويتية المتزوجة من رجل غير كويتي إلا إن كانت مطلقة أو أرملة. ومنحت الحكومة الجنسية الكويتية تلقائياً للأطفال الأيتام أو اللقطاء بمن فيهم أطفال "البدون". ولم يتمكن الآباء في بعض الأحيان من الحصول على شهادات الميلاد لأطفالهم البدون بسبب متطلبات إدارية إضافية، مما تسبب في عدم قدرتهم على الحصول على خدمات عامة أخرى مثل التعليم والرعاية الصحية.

التعليم: وبموجب القانون يحصل المواطنون على التعليم المجاني حتى المستوى الجامعي ويعتبر التعليم إجباري حتى المرحلة الثانوية. والتعليم ليس مجانياً أو إجبارياً لغير المواطنين. في 10 آذار/مارس، أصدر مجلس الوزراء قراراً بتمديد فوائد التعليم بالنسبة للبدون، لكن المشاكل البيروقراطية لا تزال تعرقل حصول الأطفال البدون على التعليم المجاني.

إساءة معاملة الأطفال: بالرغم من عدم وجود أنماط مجتمعية لإساءة معامل الأطفال، غير أنه لم يتم الإبلاغ عن معظم الحالات نظراً للوصمة الاجتماعية المقترنة بالإفصاح عن مثل هذه الممارسة.

زواج الأطفال: السن القانونية لزواج الفتيان هو 17 سنة و للفتيات هو 15 سنة، وبالرغم من ذلك استمرت ظاهرة زواج بعض الفتيات الأصغر سناً في ربوع المجموعات القبلية. وقدرت وزارة العدل نسبة انتشار المشكلة بحوالي 2 إلى 3 بالمائة من إجمالي عدد الزيجات.

الإستغلال الجنسي للأطفال: لا يوجد قانون يختص بالاتصال الجنسي بمن هم دون السن القانونية بغض النظر عما إذا تم ذلك بقبول القاصر، ولا يوجد عمر أدنى لممارسة الجنس بالتراضي، لكن العلاقة الجنسية قبل الزواج كانت غير قانونية. وتعتبر جميع المواد الإباحية مواداً غير قانونية. ولا توجد قوانين محددة تتعلق باستغلال الأطفال في المواد الإباحية.

اختطاف الأطفال على الصعيد الدولي: الكويت ليست طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية لاختطاف الأطفال على الصعيد الدولي. المزيد من المعلومات حول تقرير وزارة الخارجية الأمريكية المتعلقة بالإمتثال تجدونها على

http://travel.state.gov/abduction/resources/congressreport/congressreport_4308.htm

إضافة إلى معلومات تتعلق بدول محددة

[.http://travel.state.gov/abduction/country/country_3781.html](http://travel.state.gov/abduction/country/country_3781.html)

معاداة السامية

لم يكن هناك مواطنون يهود معروفون في الدولة، كما لم يتواجد فيها إلا عدد قليل جداً من اليهود بين العمال الأجانب المقيمين. نُشرت التعليقات السلبية بشأن اليهود في وسائل الإعلام. وغالبا ما نبع هذا الخطاب المعادي للسامية من الإسلاميين المعلنين أو من كتاب المقال المحافظين. وغالبا ما خلط كتاب المقالات بين أفعال الإسرائيليين وبين اليهود على نطاق أوسع. وقد قام مدراء المدارس بإصدار تعليمات دائمة للمدرسين بمحو أي إشارة إلى إسرائيل أو إلى محرقة اليهود من الكتب الدراسية الإنجليزية وقد استمر حظر الكتب التي تناقش هذه الموضوعات.

الاتجار في الأشخاص

يرجى أيضاً مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار في الأشخاص على الموقع: [.tip/j.gov.state.www](http://tip/j.gov.state.www)

الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة

يحظر القانون التمييز ضد الأفراد ذوي الإعاقة الجسدية أو الحسية أو العقلية ويفرض عقوبات على أصحاب العمل الذين يمتنعون عن توظيف المعاقين بدون سبب منطقي. ويكفل القانون أيضاً حق المعاق في توفير سبل تيسر عليه دخول المباني. وقامت الحكومة عموماً بإنفاذ هذه الأحكام القانونية. ولم ترد أي تقارير تفيد بالتمييز ضد المعاقين؛ إلا أن غير المواطنين منهم لم يتمتعوا بحق استخدام المنشآت الحكومية المتخصصة ولم يتلقوا المنح التي تُصرف للمواطنين المعاقين لتغطية نفقات التنقلات والسكن والتدريب المهني والرعاية الاجتماعية.

في حزيران/يونيو 2010 وافقت الحكومة على قانون الإعاقة الجديد الذي لم يتم تنفيذه حتى نهاية العام، لتعارضه على ما قيل مع القانون الحالي. يوفر القانون المعاقين منحا أكبر لذوي الإعاقة ويقال من ساعات العمل ويحسن من القروض السكنية للمواطنين و"البدون" من ذوي الإعاقات العقلية أو الجسدية. ويُلزم

القانون هيئات العمل الحكومية التي توظف خمسين شخصاً أو أكثر أن تقوم بتخصيص ما لا يقل عن 4 بالمائة من جميع الوظائف لأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة المدربين مهنياً. ويسمح القانون أيضاً للمواطنين من ذوي الإعاقات وممن لديهم أطفال معاقين بالحصول على منح سكنية أكبر من المعتادة وعلى معاش تقاعدي مبكر. وبالرغم من أن "البدون" لا يحق لهم عادة الحصول على المنح السكنية، إلا أن أحكام القانون الجديد شملت المعاقين من "البدون".

يتكون المجلس الأعلى لشؤون المعاقين من ممثلي الوزارات وغيرها من الجهات الحكومية، وجامعة الكويت، وعدد من المنظمات غير الحكومية. ويقوم المجلس بوضع توصيات متعلقة بالسياسات العامة وبتقديم المساعدات المالية للمعاقين وكما قام بتيسير دمج المعاقين في المدارس وفي سوق العمل وفي المؤسسات الاجتماعية الأخرى. وقامت الحكومة بتقديم المساهمات وبالإشراف على المدارس وبرامج التوظيف والتدريب المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة. ولدى الجمعية الوطنية لجنة لرعاية شؤون المعاقين.

الأقليات القومية والعرقية والإثنية

هناك ما يقارب من 68 في المائة من سكان البلاد من غير المواطنين، كثيرون منهم من شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا. وكان التمييز الاجتماعي ضد غير المواطنين شائعاً، وحدث في غالبية جوانب الحياة اليومية، بما في ذلك التوظيف والتعليم والإسكان والتفاعل الاجتماعي والرعاية الطبية.

إساءة المعاملة والتمييز وأعمال العنف القائمة على أساس الميول الجنسي والهوية الجنسية.

يحظر القانون ممارسة المثلية الجنسية وارتداء ملابس الجنس الآخر. كما يعاقب القانون على السلوك المثلي بين الرجال فوق سن 21 بالسجن لما قد يصل إلى سبعة أعوام كما يعاقب ممارسي المثلية الجنسية مع رجال أقل من 21 عاماً لما قد يصل إلى عشرة أعوام. كما يقضي القانون بفرض غرامة قدرها 1,059 ديناراً (حوالي 3,800 دولاراً) أو السجن من عام واحد إلى ثلاثة أعوام أو كليهما لمن يقلد مظهر الجنس الآخر علناً. ولا يوجد قانون يجرم العلاقات الجنسية بين النساء. وأفاد المتحولون جنسياً تعرضهم للمضايقة والإعتقال والإعتداء على أيدي قوات الأمن.

وكان التمييز الاجتماعي بناءً على التوجه الجنسي شائعاً، بينما قام المسؤولين بممارسة تمييز فعلي إلى حد أقل يعكس القيم والقوانين الاجتماعية. ولم يكن هناك رد من الحكومة على ذلك. لم توجد أي منظمات غير حكومية رسمية تعنى بقضايا المثليات أو المثليين ومثتشي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية، بالرغم من وجود مثل هذه المنظمات بصورة غير رسمية.

أعمال العنف أو التمييز المجتمعي الأخرى

ذكرت المنظمات غير الحكومية المحلية المعنية بحقوق الإنسان أنه لم تتوفر تقارير عن العنف المجتمعي أو التمييز ضد الأشخاص بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، ولكن هذا قد يكون بسبب عدم كشف الأشخاص الذين يحملون الفيروس عن وضعهم بشكل عام نظراً لوصمة العار الاجتماعية ضد المرض.

واصل الرجال غير المتزوجين مواجهة التمييز ضدهم في المسكن بسبب حالتهم الاجتماعية فقط. ويحظر القانون على الرجال غير المتزوجين الاستفادة من خدمات السكن في العديد من الأحياء السكنية الحضرية.

القسم 7: حقوق العمال

أ- حرية تكوين النقابات والحق في التفاوض الجماعي

باستثناء خدم المنازل والموظفين البحارة، يكفل القانون الكويتي للعمال حقاً محدوداً في تكوين النقابات والانضمام إليها. وقد حددت القوانين المتحفظة شروطاً للعمل في القطاع العام والخاص، مع التعامل بشكل مستقل مع صناعة النفط. يسمح قانون العمل بتعددية محدودة لاتحاد نقابات العمال على المستوى المحلي، لكن ليس هناك سوى اتحاد واحد مرخص له من الحكومة، هو الإتحاد العام لعمال الكويت.

ويمنح القانون العمال حقاً محدوداً في التفاوض الجماعي، ومرة ثانية باستثناء خدم المنازل وعمال البحرية وموظفي الخدمة المدنية. ولا يوجد حد أدنى لعدد العمال اللازمين لعقد مثل هذه الاتفاقات.

ولا يمتلك عمال القطاع العام الحق في الإضراب. لعمال القطاع الخاص الحق في الإضراب، علماً بأن الأحكام المرهقة تحد من هذا الحق بسبب دعوتها للتفاوض والتحكيم الإلزامي للنزاع. ولا يمنع القانون انتقام أرباب العمل من المضربين، كما لا يمنع الحكومة من التدخل في أنشطة النقابات، بما في ذلك حقها في الإضراب. الإضرابات القانونية تتطلب الحصول على ترخيص من وزارة الداخلية التي نادراً ما منحت مثل تلك التراخيص.

ويحظر القانون التمييز ضد النقابات وتدخل صاحب العمل مع وظائف الاتحاد. ويحق لأي عامل يدعي وجود مثل هذا التمييز ضد النقابات أن يلجأ إلى القضاء. وبحسب القانون، يجب على أرباب العمل الذين تثبت إدانتهم بهذا النوع من التمييز إعادة توظيف العمال المفصولين عن العمل بسبب أنشطتهم النقابية.

ويجيز القانون للعمال الأجانب، الذين يشكلون الغالبية العظمى من قوة العمل، الإنتساب إلى النقابات فقط كأعضاء لا متكون حق التصويت، فقط بعد خمس سنوات من العمل في قطاع خاص يمثله الاتحاد، شريطة الحصول على شهادة حسن السلوك والمكانة الأدبية من الحكومة. ولا يمكنهم الترشح للمقاعد أو التصويت في الانتخابات. يمنح القانون خدم المنازل (حوالي 570,000 من إجمالي القوى العاملة غير الكويتية المقدره بمليون ونصف عامل) والموظفين البحارة من حق التنظيم وتكوين الجمعيات والنقابات.

ويشترط القانون أن تضم أي نقابة جديدة 100 عضو على الأقل، وألا يقل عدد المواطنين منهم عن 15 شخصاً. وانتقدت كل من منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال شرط الجنسية الكويتية لأنه يعيق إنشاء النقابات في قطاعات يعمل فيها عدد قليل من المواطنين، بما في ذلك معظم قطاع العمل الخاص، كالبناء.

ويخول القانون المحاكم سلطة حل أي نقابة في حال انتهاكها لقوانين العمل أو قيامها بتهديد "النظام والآداب العامة"، رغم إمكانية استئناف مثل هذا القرار. ووفقاً للقانون، يمكن لوزارة الشؤون الاجتماعية الطلب من المحكمة الابتدائية حل أي نقابة. كما يجوز للأمير حل أي نقابة بموجب مرسوم أميري.

على الرغم من أن القانون يقيد حرية تكوين الجمعيات وحقوق التفاوض الجماعي، إلا أن الحكومة لم تقم دوماً بفرض هذه القيود.. ولم تكن المنظمات العمالية عموماً مستقلة عن الحكومة، كما تدخلت الحكومة في

الأنشطة النقابية. عاملت الحكومة نقابات العمال المرخصة بشكل أساسي على أنها منظمات شبه حكومية، وقدمت لها ما يصل إلى حوالي 90 بالمائة من ميزانيتها، وقامت بمراجعة سجلاتها المالية. وفي حال زالت النقابة ولم تعد قائمة، تستولي الحكومة على جميع أصولها.

وقد ضم الاتحاد العام لعمال الكويت 15 من أصل 47 نقابة مرخصة، ويمثل هذا العدد الأغلبية العظمى من إجمالي عدد النقابات العمالية. على مدار السنة ترك بعض أعضاء النقابات أو العمال ممن شعروا أن الاتحاد العام لعمال الكويت لم يلبي احتياجات جميع العاملين وانضم إلى الإتحاد الوطني للعمال.

في الفترة من سبتمبر / أيلول وحتى نهاية العام، قام العديد من نقابات القطاع العام بتظاهرات وإضرابات واعتصامات للمطالبة برفع المرتبات وزيادة المخصصات. وفي مراحل مختلفة هدد مسؤولون حكوميون فرض عقوبات على الموظفين المدنيين وتخويل الجيش وقوات السلطة لفض الاضرابات بالقوة، وهي خطوة قوبلت بانتقادات حادة من الإتحاد العامل لعمال الكويت. أخيراً حققت الحكومة معظم مطالب المضربين من خلال تقديم حزم تسوية كاملة أو عن طريق التفاوض. وانتقد الإتحاد الدولي لنقابات العمال الحكومة لعدم السماح للنقابات العمالية بممارسة كاملة لحقوقها وفقاً لاتفاقيات منظمة العمل الدولية.

وخلال العام شارك في الإضرابات عمال أجنبية مهرة كانوا أعضاء في نقابات تضم في عضويتها عدداً كبيراً من المواطنين. وفي حين لم يواجه قادة نقابات القطاع العام تداعيات حكومية لدورهم في هذه التهديد بالإضراب والإعتصامات والتظاهرات، إلا أن شركات هددت العمال غير المواطنين ممن دعوا للإضرابات بالفصل عن العمل والترحيل.

وذكر الإتحاد العام لعمال الكويت أن الحكومة لم تطبق على نطاق واسع شرط انقضاء ما لا يقل عن خمس سنوات على إقامة العمال الأجانب في البلاد قبل انضمامهم إلى الإتحاد.

ب - حظر العمل القسري أو الإجباري

يمنع القانون العمل القسري أو الإجباري "إلا في الحالات التي يحددها القانون لمواجهة الطوارئ القومية ونظير مكافأة عادلة". ومع ذلك، أفادت تقارير عن مثل هذه الممارسات، التي عادة ما تحدث بسبب إساءة صاحب العمل لاستخدام نظام الكفالة للعمال من غير المواطنين.

وكانت العبودية المنزلية النوع الأكثر شيوعاً من العمل القسري، والتي تشمل أساساً خدم المنازل الأجانب بالذين عملون بموجب نظام الكفالة، ولكن العمل القسري في قطاعي البناء والمرافق الصحية كان موجوداً أيضاً. وشملت شروط العمل القسري للعمال المهاجرين عدم دفع الأجور لهم، وساعات طويلة من العمل والحرمان من الطعام والتهديد والاعتداء الجسدي أو الجنسي والقيود على الحركة، مثل احتجاز جوازات السفر أو الحبس في مكان العمل. و كانت خادمت المنازل من النساء خاصة أكثر عرضة لإساءة المعاملة جنسياً. و ترددت الشرطة والمحاكم في ملاحقة المواطنين قضائياً لقيامهم بمثل هذه الاعتداءات في المنازل الخاصة.

يرجى أيضاً مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار في الأشخاص على الموقع:

www.state.gov/g/tip

ج- حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن التشغيل

يحظر القانون مثل هذه الممارسات. الحد الأدنى القانوني لسن الاستخدام هو 18 سنة؛ إلا أنه يجوز لأرباب العمل استصدار رخص من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتوظيف الأحداث الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و18 سنة، وذلك للعمل في صناعات غير خطيرة. ويمكن أن يعمل الحدث بحد أقصاه 6 ساعات يومياً، بشرط ألا يعمل لأكثر من 4 ساعات متتالية ثم تليها ساعة راحة.

وبذلت الحكومة جهوداً لتطبيق القانون على نحو فعال. قامت إدارة التفتيش العمالي بمراقبة الشركات الخاصة بشكل روتيني، وذلك بغية التحقق من مدى التزامها بقوانين العمل، بما يشمل القوانين المتعلقة بعمالة الأطفال. وواجه أصحاب العمل غير الملتزمين غرامات مالية أو إمكانية تعليق نشاطات شركاتهم. بيد أن هناك تقارير ذات مصداقية تفيد بوجود عمال قاصرين، كلهم تقريباً من خدم المنازل ذوي الأصول الجنوب آسيوية. وقام العمال القاصرين وأغلبهم من خدم المنازل، بدخول البلاد باستخدام وثائق سفر تحتوي على تواريخ ميلاد مزورة.

د - ظروف العمل المقبولة

الحد الأدنى القومي للأجور هو 60 دينار في الشهر (215 دولار) وهو أجر لم يوفر مستوى معيشة كريمة للعامل وعائلته. ولن تقوم الحكومة بإصدار تاشيرات للالتحاق بعائل إذا كان العامل يتقاضى ما يقل عن 250 دينار كويتي شهرياً (حوالي 900 دولار أمريكي).

ويحدد القانون ساعات العمل الأسبوعية القياسية بـ 48 ساعة (40 ساعة لصناعة البترول)، ويمنح العاملين في القطاع الخاص 30 يوماً من الإجازة السنوية. كما يمنع القانون الاشتراط على العمال أن يقوموا بالعمل لأكثر من ستين ساعة في الأسبوع أو لأكثر من عشرة ساعات في اليوم. ويجيز القانون 13 يوماً من أيام العطل المعينة في السنة. ويحق للعمال الحصول على 125 في المائة من الراتب الأساسي للعمل الإضافي و 150 في المائة من الراتب الأساسي للعمل في اليوم المخصص كعطلة أسبوعية لهم.

لا تنطبق ضمانات الحد الأدنى للأجور والحماية المتعلقة بالعمل الإضافي على خدم المنازل.

ورفع العمال شكاوى إلى قسم النزاعات العمالية في وزارة العمل إلا أن الحكومة لم تطبق المعايير بشكل جيد، وغالباً ما عمل خدم المنازل وغيرهم من العمال الأجانب غير المهرة في القطاع الخاص لأكثر من 48 ساعة في الأسبوع، وفي كثير من الأحيان دون يوم استراحة. وأفادت تقارير أيضاً بأن أرباب العمل أرغموا خدم المنازل على العمل الإضافي دون تعويض إضافي.

أصدرت الحكومة معايير مهنية للصحة والسلامة؛ إلا أن إذعان وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لها وتطبيقها بدا ضعيفاً خاصة فيما يتعلق بالعمال الأجانب غير المهرة. وبغية تخفيض معدلات الحوادث، قامت الحكومة من حين لآخر بالتفتيش على الشركات، وذلك لرفع وعي العاملين وأصحاب العمل ولضمان التزامهم بقواعد السلامة، ومراقبة التلوث الناتج عن صناعات معينة، وتدريب العمال على تشغيل الماكينات، والإبلاغ عن أي انتهاكات.

ويحق للعمال ترك ظروف العمل الخطرة دون تعريض وظائفهم للخطر، وتوفرت إجراءات الحماية القانونية لكل من العمال المواطنين والأجانب في حال تقدمهم بشكوى متعلقة بمثل هذه الظروف. مع ذلك لا تُجرى عمليات التفتيش في منازل خاصة التي تعتبر مكان العمل لغالبية هدم المنازل في البلاد، ولم تبذل الحكومة جهوداً كبيرة لمعالجة ظروف العمل لهؤلاء العمال. وكانت هناك تقارير متكررة تزعم قيام خدام المنازل بالانتحار أو محاولة الانتحار بسبب اليأس الناجم عن أوضاع العمل السيئة أو سوء المعاملة. وظل هذا العدد من الحالات كبيراً خلال العام.

وفي السنوات الماضية، كان اهتمام الحكومة بقضايا سلامة العمال محدوداً مما أدى إلى ضعف في مستوى التدريب الذي تلقاه المفتشون وإلى التبليغ غير الكافي عن وقوع إصابات في أماكن العمل وإلى عدم وجود صلة بين المبالغ التي تدفعها شركات التأمين وبين التقارير الخاصة بالحوادث.

يشترط القانون توقف كل الأعمال التي تتم في الهواء الطلق ما بين الساعة الحادية عشر صباحاً والساعة الرابعة عصراً خلال شهر حزيران/يونيو وتموز/يوليو وأب/أغسطس أو عندما ترتفع درجة الحرارة إلى 50 درجة مئوية (122 درجة فهرنهايت) في الظل. وقامت وزارة العمل بمراقبة مواقع العمل لضمان الامتثال لهذه القواعد وسجلت 142 انتهاكاً خلال العام. يمكن للعمال إبلاغ سفاراتهم أو الإتحاد العام لعمال الكويت أو قسم المنازعات العمالية عن هذه الانتهاكات. وواجه أصحاب العمل غير الملتزمين غرامات مالية أو إمكانية تعليق نشاطات شركاتهم.